نظر الرّضيّ الاستراباذيّ في حدّ الفعل بلحاظ حدّ الكلمة في شرح كافية ابن الحاجب

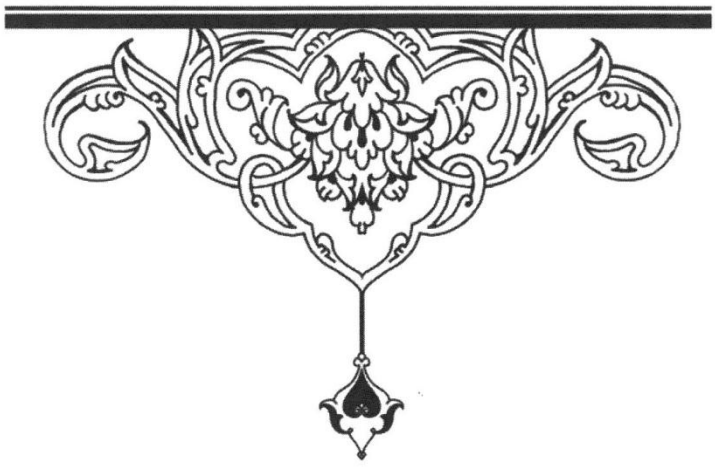

الباحثة : لينا جواد حمزة المشرف : أ.د. جواد كاظم عناد
جامعة القادسيّة / كليّة التربية / قسم اللغة العربية

نظر الرّضيّ الاستراباذيّ في حدّ الفعل بلحاظ حدّ الكلمة في شرح كافية ابن الحاجب

الباحثة : لينا جواد حمزة المشرف : أ.د. جواد كاظم عناد
جامعة القادسيّة / كليّة التربية / قسم اللغة العربية

تقديم:

للأشياء منطقيّاً وجودان ، وجودٌ ذهنيّ ، وواقعيّ عبِّر عن الأوَّل بالمفهوم ، والآخر بالمصداق ، ربط بينهما بعلاقة انطباق وعدم انطباق ، الأمر الذي استدعى الحد بوصفه آلية منطقيّة تحدد الأشياء وفقاً لوجودها الذهنيّ ومطابقة هذا الوجود الواقعي ؛ ومن ثمَّ اشترط المناطقة في الحدّ شرائط على رأسها الجامعيّة والمانعيّة ؛ أي أن يكون الحدّ جامعاً لمصاديق المفهوم مانعاً لدخول مصاديق أخر فيه ، ولا جرم أنَّ النّحاة قد استعانوا في حدَّهم للكلمة بما أقرَّ به عند المناطقة فكرّسوا آليات الحد وشرائطه عليها – أي الكلمة – وذلك بالنظر لعلاقة مفهوم الكلمة بمصداقها ، وقدرة حدّها على جمع مصاديق الكلمة من اسم وفعل وحرف ، ومنع دخول المصاديق الأخرى فيه كالجملة مثلا ، نحو : قم ، قِ ، عِ ، إلا أنَّ هذا التأسيس لم يخلو من نظر جهته الجامعيَّة .

الكلمات المفتاحيَّة :
الكلمة ، الحد ، الرّضيّ ، ابن الحاجب ، الأفعال ، التصريف ، علم الصرف .

Abstract

khdae hd abn alhajib lilkalimat b'anaha: (lfz wude limaenaa) mufrad linazar eind alrrdy , min jihat jamieiat ; wadhalik eindama khalaf aibn alhajib faslahu: (limaenaa mufradi) almashhur fi aistilah 'ahl almantiq

; bijaelihim almufrad walmrkkb sifatan lilmaenaa wasar maenana wabikh (limaenaa mufradi) ; almaenaa alldhy , tarkib fih , fakharajat al'afeal , wajamie alkalimat allty ydl , ealaa jaeliha mufidatan lilkalimat , alldhy lam yuslam min alnazr 'illa eadam alttslym b'ana almrkabat laysat bimawdueat fi alwade alqiasii almufrad , alldhy majaluh alttsryf , walwade alqyasy almrkab , alldhy majaluh eilm alttsryf , f'iin kanat al'alfaz dakhilatan fi alttsryf , kalmthnna , wajamae almdhkkr alssalma' , almuashir almwn , alssalma' alttanyth almthrrkt , walam altteryf , walttnwyn ; 'ay al'alfaz allty tunasib alttghyyr fi binayiha bisabab ziadat hurufiha al'asliat , f'iina shdat alaimtizaj waeadam alaistiqlal 'iierabuha kakalimat wahidat mukhraj min tarkibiha , w'iin kanat al'alfazilat dakhilatan fi eilm alttsryf , kalfel almadi , wal'amr , ealamat alttksyr , walttsghyr , walalat , waism alfaeil , walmafeul ; hataa tatamakan min alhusul ealaa taghyir yasluh lhd min jihat alnnzr 'iilaa taqyid allafzizab bqyd yadman lah salamat allafz almufrad , eimaduh (maa ydllrd juz' la). maenah wa'ahad aljuza'ayn mteqqb lilakhar), fasalam bidhalik hadah albadil man nazar min jihat aljameyat ; lidukhul jamie alkalimat fi hddh ; lana allafz almufrad 'asbaha: ma lufiz lfzaan wahdaan wakan aljazan masmuein meana wadakhl alrrdy fi nazar jdyd jihatah almaneyat ; wadhalik 'ana hdah allafz almrkab bihadha alqayd nahu: qul , w qm , w e , q , fi hd alkalimat whn jml bila khilaf , wahu tafsiruh lifasl mufrad fi hd alzzmkhshry lilkalimat , wahadha yuealil sabab mukhalafat aibn alhajib almashhur fi aistilah 'ahl almantiq , wala syma 'ana alrajl eurif eanh einayatah bialmantiq wal'usul , fallafz almufrad eind aibn alhajib 'iinama kan limaenah almutadakhil la almutaeaqib kama fahim alrady

(حدُّ الفعل بلحاظ حدّ الكلمة)

ذكرَ ابنُ الحاجبِ أَنَّ الكلمةَ : ((لفظٌ وُضِع لمعنًى مفرد))[١] ، وللرَّضيّ في هذا الحدّ نظر عبَّر عنه بقوله : ((أَمَّا الفعل الماضيّ نحو ضرب ففيه نظر ، لأَنَّه كلمة بِلا خلاف، مع أَنَّ الحدث مدلول حروفه المترتبة ، والإِخبار عن حصول ذلك الحدث في الزَّمن الماضيّ ، مدلول وزنه الطَّارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسَّكنات الموضوعة وضعاً مُعيَّناً))[٢] .

يُفْهَمُ من هذا النَّص أَنَّ عبارة (فيه نظر) تُعَبّرُ عن مشكلٍ ، موضعه خروج الفعل الماضيّ عن حدّ الكلمة ، ومن ثمّ يكون الحدّ الّذي ذكره ابن الحاجب فاقداً لجامعيَّته

؛ لأَنَّ الفعل الماضيّ كلمة بلا خلاف ، وسبب حدوث المشكل في الحدّ مُتَّصل باعتِراض مُتقدّم على هذا المشكل ، فقد اعترض الرَّضيُّ على أَحدِ فصول الحدّ ، الّذي أَورده ابن الحاجب في حدّ الكلمة ، وهو (لمعنًى مفرد) ؛ ذلك أَنَّ هذا الفصل بحسب تفسير الرَّضيّ : ((يعني به المعنى الّذي لا يدلُّ جزء لفظه على جُزئه))[٣] ، والفعل الماضيّ متكوّن من جُزأين هما : الحدث ، والإخبار عن زمن وقوعه ، ولكلّ منهما دالّ يعبّرُ عنهما ، فأَمَّا الحدث فهو مدلول الحروف المُترتّبة ، وأَمَّا الزَّمن فهو مدلول الوزن الطَّارئ ، ومن ثَمَّ كان المعنى مركَّباً ((يدلّ جزء لفظه على جزئه))[٤] ؛ فيخرج عن حدّ الكلمة[٥] .

قال الرَّضيّ : ((والمشهور في اصطلاح أَهل المنطق ؛ جعل المفرد والمُركَّب صفة اللفظ ، فيُقال : اللفظ المُفرد واللفظ المركَّب ، ولا ينبغي أَن يُخترع في الحدود أَلفاظ ؛ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها ، لأَنَّ الحدَّ للتبيين))[٦] .

واضح أَنَّ للمرجعيَّة المنطقيَّة أَثراً في الحدّ الّذي ذكره ابن الحاجب ، وفي اعتراض الرَّضيّ على فصل (لمعنًى مفرد) ؛ إِذ لم يجرِ هذا الفصل على المشهور من اصطلاحات المناطقة[٧] ؛ وقد اقترح الرَّضيُّ حدّاً للكلمة هو ، أَنَّها : ((لفظٌ مفردٌ موضوع))[٨] ، فيكون المفرد والمركَّب صفة للفظ لا المعنى ؛ وبهذا يسلم حدُّ ابن الحاجبِ من اعتراضين ، الأَوَّل : خروج الأَفعال ومنها الفعل الماضيّ عن حدّ الكلمة ؛ إِذ ((ليس له أَن يقول : إِنّي أَردتُّ بالمعنى المفرد : المعنى الّذي لا تركيب فيه ؛ لأَنَّ جميع الأَفعال – إِذن – تخرجُ عن حدّ الكلمة))[٩] ، والثَّاني : ((الاعتراض بأَنَّ المركَّبات ليست بموضوعة))[١٠] .

إِنَّ الاعتراض الثَّاني الّذي يتَّصل بعدم التزام ابن الحاجب بمصطلحات أَهل المنطق ، هو اعتراض تقَدَّم على النَّظر ومشكل خروج الأَفعال عن حدّ الكلمة عند ابن الحاجب ؛ ذلك أَنَّ الرَّضيَّ لا يسلّمُ ((أَنَّ المركَّب ليس بموضوع ، وبيانه أَنَّ الواضع إِمَّا أَن يضع أَلفاظاً مُعيَّنة سماعيَّة ، وتلك هي الّتي تحتاج في معرفتها إِلى علم اللغة . وإِمَّا أَنْ يضع قانوناً كليّاً يُعرَف به الأَلفاظ فهي قياسيَّة ، وذلك القانون إِمَّا أَنْ يعرف به المفردات القياسيَّة ، وذلك كما بيَّن أَنَّ كلَّ اسم فاعل من الثُّلاثي المجرَّد ، على وزن فاعِل ، ومن باب أَفعل على وزن مُفعِل ، وكذا حال اسمِ المفعول ،

والأَمر ، والآلة ، والمصغَّر ، والجمع ، ونحو ذلك ؛ وتحتاج في معرفتها إلى علم التَّصريف . وإمَّا أَنْ يُعرف به المركَّبات القياسيَّة ، وذلك كما بيّن مثلاً ، أَنَّ المضافَ مُقدَّمٌ على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل ، وغير ذلك من كيفيَّة تركيب أَجزاء الكلام ، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التَّصريف كالمنسوب ، والفعل المضارع ، وفي معرفة غيره من علم النَّحو))[١١] .

يتَّضح من هذا النصّ أَنَّ الوضع عند الرَّضيّ ينقسمُ على قسمين ، وضع سماعيّ ، ووضعٌ قياسيّ ، فأَمَّا السَّماعيّ فيتَّصلُ باللفظِ وما وُضِعَ له من معنى ، ومجال هذا الوضع عند الرَّضيّ هو المعجم الّذي يهتَّمُ باللفظِ وما وُضِعَ له من معنى .

أَمَّا الوضع القياسيّ فيقومُ على وضعِ القوانين الكليَّة[١٢] الّتي تُقاس عليها الأَلفاظ ، فإن كان اللفظ مفرداً فقياسه في القوانين الكليَّة الخاصَّة بعلمِ التَّصريف ، بوصفه عِلماً يختَّصُّ بما يطرأُ على الأَبنية من أَحوالٍ عارضةٍ تنقلُ اللفظ من حالٍ إلى حال، كانتقاله من حال اسم الفاعِل إلى اسم المفعول ، والأَمر، والآلة ، والماضيّ ، وجمع التَّكسير ونحو ذلك .

وإن كان اللفظ مركَّباً فإنَّ قياسه إمَّا في القوانين الكليَّة الخاصَّة بالتَّصريف ، بوصفه مختّصاً بـ ((بناء الكلمة ووزنها وصيغتها وهَيئَتُها الّتي يُمكن أن تُشاركها فيها غَيرُها ، وهي عدد حروفها المترتّبة وحركتها المُعيَّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزَّائدة والأَصليَّة كلٌّ في موضعه))[١٣] ، وذلك كالنَّسب والفعل المضارع ، وإمَّا في القوانين الكليَّة الخاصَّة بعلم النَّحو ، بوصفه عِلماً يهتمّ بمراتب الكلمة وموقعها في التَّركيب .

إنَّ المُتأمّل في الوضع القياسيّ – بقسميه – عند الرَّضيّ يلحظُ أَمرين :

الأَوَّل : أَنَّ كلَّ الجزئيَّات (الأَلفاظ) المُنضوية تحت القوانين الكليَّة في هذا القسم تتكون من جزأين : سواء أكان متَّصلاً بعلم الصَّرف ، أم بالتَّصريف ، أم علم النَّحو، فهي بذلك لفظٌ مركَّب كلُّ جزءٍ فيه يدلُّ على معنى[١٤] .

الثَّاني : أَنَّ الفرق بين القياس المفرد الدَّاخل في علم التَّصريف ، والقياس المركَّب الدَّاخل في التَّصريف هو كيفيَّة التَّركيب الدَّال على معنى ، فما كان داخلاً في علم التَّصريف يدلُّ على معنيين بتغيُّر يحدثُ في بناءِ الكلمة ذاتها ، كاسم الفاعِل الدَّال

على الذَّات والحدث ، وما كان داخلاً في التَّصريف يدلُّ على معنيين بسبب زيادة على بناء الكلمة ، كالمنسوب ، المكوَّن من الاسم المنسوب إليه ، وياء النَّسب ، وبهذا يمكن القول إنَّ كلَّ الجزئيَّات (الألفاظ) المندرجة تحت القوانين الكليَّة في الوضع القياسيّ عند الرَّضيّ كلمتان ، كلّ جزءٍ منهما يدلُّ على معنى .

قال الرَّضيُّ : ((إن قيلَ : إنَّ في قولك : مُسلمان ، و مسلمون ، و بصريّ ، و جميع الأَفعال المضارعة ، جزء لفظ كلّ واحدٍ منها يدلُّ على جزء معناه إذ الواو تدلُّ على الجمعيَّة والألف على التَّثنية ، والياء على النّسبة ، وحروف المُضارعة ، على معنى في المُضارع وعلى حال الفاعِل أيضاً . وكذا تاء التَّأنيث في " قائمة " ، والتَّنوين ، ولام التَّعريف ، وألفا التَّأنيث ، فيجب أَنْ يكون لفظ كلّ واحدٍ منهما مركَّباً، وكذا المعنى ، فلا يكون كلمة بل كلمتين))[١٥] .

ثمَّ يُجيبُ الرَّضيّ على هذا المشكل بقوله : ((فالجواب أَنَّ جميع ما ذكرت كلمتان ، صارتا من شدَّة الامتزاج ككلمة واحدة ، فأُعرِبَ المركَّب إعراب الكلمة ، وذلك لعدم استقلال الحروف المُتَّصلة في الكلِم المذكورة ، وكذلك الحركات الإعرابيَّة. ولمُعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سُكّن أَوَّل أجزاء الفعل في المُضارع ، وغُيّرَ الاسم المنسوب إليه نحو : نمَريّ و عَلَويّ و وِشَويّ ونحو ذلك ، فتغيَّرت بالحرفين بنية المنسوب إليه والمضارع وصارتا من تمام بنية الكلمة))[١٦] .

وجواب الرَّضيّ هذا يُفهمُ منه الآتي :

١- ذهابه إلى أَنَّ المثنَّى ، و جمع المذكَّر السَّالم و والمؤنث السَّالم ، والنَّسب ، والأَفعال المُضارعة ، وتاء التَّأنيث المتحرّكة ، ولام التَّعريف ، والتَّنوين كلمتان ، وهذا يعني أَنَّها مُركَّبة لفظاً ومعنًى ؛ لدلالة جزء لفظها على جزء معناها ، وهذا الاعتراض قد خالف فيه ابن الحاجب ، وابن يعيش ، اللّذين عدَّا المثنَّى وجمع المذكَّر السَّالم ، وجميع ما ذُكر كلمة واحدة[١٧] .

٢- شِدَّة الامتزاج مَخرجٌ لهذا المشكل عند الرَّضيّ ، والامتزاج فعلٌ يحتاجُ إلى طرفين، يرتبطان برابطٍ لا فكاك منه ، تمثَّل هذا الرَّابط عند الرَّضيّ بالإعراب ، وبعدم استقلال الحروف والحركات ، فأُعرِب المُركَّب إعراب الكلمة ؛ وذلك لعدم استقلال الحروف المُتَّصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الإعرابيَّة .

٣- شِدَّة الامتزاج وعدم الاستقلال بدلالة إعراب الكلمة المركَّبة إعراباً واحداً يكون عند الرَّضيّ في الكلمات الّتي يحدث فيها التَّغيير بسبب من زيادةٍ على بناء الكلمة؛ أَي ما كان التَّغيُّر في بناء الكلمة داخلاً في التَّصريف .

وهذا يعني أَنَّنا أَمام قاعدةٍ قرَّرها الرَّضيّ يمكن صَوغَها بالآتي : (إِنَّ الأَلفاظ الّتي يحصلُ تغيير في بنائِها بسبب من زيادة على حروفها الأَصليَّة الدَّاخلة في التَّصريف هي في الأَصل كلمتان ، صارتا من شِدَّة الامتزاج ككلمةٍ واحدةٍ ، فأُعربا إِعرابَ الكلمة) .

أَمَّا التَّغيير الّذي يَحدُثُ في بناء الكلمة ذاتها ، بما يطرأُ عليها من أَحوال بحسب القوانين الكليَّة لعلم التَّصريف من نحو : الفعل الماضيّ ، والأَمر ، وجمع التَّكسير، والتَّصغير ، والآلة ، واسم الفاعِل ، والمفعول ، وغيرها فإِنَّ اعتبارها كلمة عند الرَّضيّ فيه نظر .

قال الرَّضيّ : ((أَمَّا الفعل الماضيّ نحو ضرب ففيه نظر ، لأَنَّه كلمة بلا خلاف، مع أَنَّ الحدث مدلول حروفه المُترتّبة ، والإِخبار عن حصول ذلك الحدث في الزَّمن الماضيّ ، مدلول وزنه الطَّارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ ، إِذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسَّكنات الموضوعة وضعاً معيَّناً . والحركات مِمَّا يُتلفَّظ به ، فهو – إِذن – كلمة مُركَّبة من جُزأين يدلُّ كلّ واحد منهما على جزء معناه ؛ وكذا نحو أُسْد في جمع أَسَد ، وكذا المُصغَّر ، ونحو رِجال ومساجِد ، ونحو ضارِب ومِضرَب ؛ لأَنَّ الدَّال على معنى التَّصغير والجمع والفاعِل والمفعول والآلة في الأَمثلة المذكورة : الحركات الطَّارئة مع الحرف الزَّائد))[١٨] .

ويُفهمُ من هذا النَّص أَنَّ عبارة (فيه نظر) عند الرَّضيّ تدلُّ هنا على اعتراض أثار مشكلاً في حدّ الكلمة ، يمكن صوغهُ بالآتي : (إِنَّ الكلِمَ الّتي يحدثُ التغيّر في ذاتها بحسب القوانين الكليّة لعلم التَّصريف لفظ مركَّبٌ جزؤه يدلُّ على جزء معناه)، والغاية من إِثارة هذا المُشكل والنَّظر عند الرَّضيّ تعليلُ الأَمر وبيانه ؛ وذلك بلِحاظ إِجماع النُّحاة على أَنَّ الفعل الماضيّ والأَمر وجميع ما ذُكِر كلمة بلا خلاف .

فإن سأَلَ سائِل : لِمَ لا يستند الرَّضيّ إلى شِدَّة الامتزاج الّتي قرَّرها حلّاً للكلم الدَّاخل في التَّصريف ؟

يُجيب الرَّضيّ عن ذلك بقوله : ((ولا يصحُّ أَن ندَّعي ههُنا أَنَّ الوزن الطَّارئ كلمة صارت بالتَّركيب كجزء كلمة ، كما ادَّعينا في الكلِم المتقدّمة ، وكما يصحُّ أَن ندَّعي في الحركات الإعرابيَّة ؛ فالاعتراض بهذا الكلِم اعتراضٌ وارد))[١٩] .

فالتَّغيُّر الدَّاخِل في علمِ التَّصريف ، والذي يصيبُ بناء الكلمة ذاته يتَّصِفُ بأَنَّه تغيُّر طارئ ، وهذه الصّفة تقتضي الاستقلال أصالةً ، والاستقلال يعني عدم تحقُّق شدَّة الامتزاج الّتي عوَّل عليها الرَّضيّ في الكلم الدّاخل في التَّصريف .

ويقدّمُ الرّضيُّ حلّاً لنظر المعترض ، بقوله : ((إلَّا أَن نُقيّدَ تفسير اللفظ المركَّب فنقول : هو ما يدلُّ جزؤه على جزء معناه وأحد الجزأين متعقّبٌ للآخر وفي هذه الكلم المذكور الجزآن مسموعان معاً))[٢٠] .

عوَّل الرّضيّ في حلّه لهذا المشكل على مسألة اللفظ لا المعنى في تحديد اللفظ (المفرد ، والمركّب) فما لُفِظَ لفظاً واحداً وكان الجزآن مسموعين معاً فهو لفظٌ مفردٌ ، وهذا يقتضي من باب المُقابلة أَنَّ ما كان عكس ذلك فهو مركَّب .

والحقّ أَنَّ حلَّ الرّضيّ لهذا المشكل لا يخلو من نظر أيضاً ، فمشروعيَّة الحدّ قائمة على أساس من اطّراده ، وما قال به الرّضيّ غير مطَّرد ؛ لأَنَّه يُدْخِلُ نحوَ : قُمْ ، و عِ ، و قِ ، في حدِّ الكلمة ، وهنَّ جُملٌ بلا خلاف ؛ ومن ثَمَّ يفقدُ الحدُّ صفة المانعيّة ؛ لذلك قال ابن الحاجب ، عند تعليقه على حدّ الزَّمخشريّ : ((قوله :"مفردٌ" حذراً مِمَّا يدلُّ على معنًى مُركَّبٍ ملفوظٍ بجزئهِ أو بجزئيهِ نحو: قام زيدٌ ، قُمْ ، اقعُدْ ، فهذا عنده ليس كلمة))[٢١] ، فالمفرد على تفسير ابن الحاجب إنَّما كان مفرداً لمعناه الّذي لا يدلُّ جزؤه على جزء لفظه ، وهذا يعلّل مخالفة ابن الحاجب للمشهور في اصطلاح أهل المنطق ، ولاسيَّما أَنَّ الرَّجل عُرِفَ عنه عنايته بالمنطق وعلم الأصول[٢٢] ؛ لأَنَّ قوله : (معنى مفرد) قد يعني به ما فهمه ابن يعيش بقوله : ((أَن يدلَّ مجموعُ اللفظ على معنًى ، و لا يدلُّ جزؤه على شيءٍ من معناه ، ولا على غيره من حيث هو جزءٌ له))[٢٣] ، ومعنى ذلك أَنَّ الأَجزاء الّتي تتكوَّن منها الكلمة في الفعل الماضيّ ، أو الأمر ، وغيرها ، هي أجزاء عند ابن الحاجب ومن بعده ابن يعيش مُتَداخِلة لا

مُتعاقبة كما فهمها الرَّضيّ ، فدلالة الفعل الماضيّ على الحدث والزَّمن غير منفصلةٍ بالأساس عند ابنِ الحاجب وإنَّما هي مختلطة ومتداخلة .

يمكن القول : إنَّ استعمال الرَّضيّ لعبارة (فيه نظر) في هذا الموضع تدلُّ على اعتراضٍ أثارَ مُشكلاً في حدّ الكلمة بلحاظِ الفعل الماضيّ ، والأَمر، واسم الفاعل ، والمفعول ، والآلة ، والمصغَّر ، وجمع التَّكسير وغيرها من الكلمات الّتي يحدثُ التغيُّر في داخلها .

النتائج:

١- إنَّ غاية هذا الاعتراض التَّعليل والإبانة ؛ لإجماع النُّحاة على أَنَّ جميعَ الأَلفاظ المركَّبة الدَّاخلة في علم التَّصريف كلمة بلا خلاف ، ولم يكن النّظر هنا وليد لحظته، وإنَّما قُدّمَ له بمقدّمتين ، الأُولى : هي اعتراضه على فصل (لمعنى مفرد) ، والثَّانية ما لزم ابن الحاجب من اعتراضٍ أَنَّ المركّبات ليست بموضوعة .

٢- خضَعَ حدّ ابن الحاجب للكلمة بأَنَّها : (لفظٌ وضع لمعنى مفرد) لنظرٍ عند الرّضيّ ، من جهة الجامعيّة ؛ وذلك عندما خالف ابن الحاجب فصله : (لمعنى مفرد) المشهور في اصطلاح أهل المنطق ؛ بجعلهم المفرد والمركّب صفة للفظ لا للمعنى وصار معنى قوله (لمعنى مفرد) ؛ المعنى الّذي لا تركيب فيه ، فخرجت الأفعال وجميع الكلمات الّتي يدلّ جزء لفظها على جزء معناها من الحدّ قدَّم الرّضيّ على أثر ذلك حدّاً بديلاً للكلمة بأَنَّها : (لفظٌ مفردٌ موضوع) .

الخلاصة:

لم يسلم الحدُّ البديل من النظر إلّا بعدم التّسليم بأَنَّ المركَّبات ليست بموضوعة في الوضع القياسي المفرد ، الّذي مجاله التّصريف ، والوضع القياسيّ المركَّب ، الّذي مجاله علم التّصريف ، فإنْ كانت الألفاظ داخلة في التّصريف ، كالمثنّى ، وجمع المذكّر السّالم ، وجمع المؤنَّث السالم ، والنّسب ، والفعل المضارع ، وتاء التّأنيث المتحرّكة ، ولام التّعريف، والتّنوين ؛ أي الألفاظ الّتي يحصل التّغيير في بنائها بسبب

زيادة على حروفها الأصليّة ، فإنَّ شدَّة الامتزاج وعدم الاستقلال بدلالة إعرابها ككلمة واحدة مخرج من تركيبها ، وإنْ كانت الألفاظ داخلة في علم التّصريف ، كالفعل الماضيّ ، والأمر ، وجمع التّكسير، والتّصغير ، والآلة ، واسم الفاعل ، والمفعول ؛ أي الألفاظ الّتي يحصل التّغيير لذاتها بما يطرأ عليها من أحوال عارضة فإنَّ النّظر يمتدّ لها فتخرج أيضاً من الحدّ البديل الّذي قدّمه الرّضيّ وعوّل الرّضيّ لخروج حدّه من جهة النّظر على تقييد اللفظ المركَّب بقيدٍ يضمن له سلامة اللفظ المفرد ، عماده (ما يدلّ جزء لفظه على جزء معناه وأحد الجزأين متعقّبٌ للآخر) ، فسلم بذلك حدّه البديل من نظر من جهة الجامعيَّة ؛ لدخول جميع الكلمات في حدّه ؛ لأنَّ اللفظ المفرد أصبح: ما لُفِظَ لفظاً واحداً وكان الجزآن مسموعين معاً ودخل الرّضيّ في نظر جديدٍ جهته المانعيَّة ؛ وذلك أَنَّ حدَّه اللفظ المركَّب بهذا القيد أدخل نحو : قُلْ ، و قمْ، و عِ ، و قِ ، في حدّ الكلمة وهنّ جملٌ بلا خلاف ، وهو ما حذّر منه ابن الحاجب عند تفسيره لفصل (مفرد) في حدّ الزّمخشريّ للكلمة ، وهذا يعلّل سبب مخالفة ابن الحاجب المشهور في اصطلاح أهل المنطق ، ولا سيّما أَنَّ الرَّجل عُرِفَ عنه عنايته بالمنطق والأصول ، فاللفظ المفرد عند ابن الحاجب إنَّما كان كذلك لمعناه المتداخل لا المتعاقب كما فَهِمَ الرَّضيّ .

.

الهوامش:

(١) شرح الرّضيّ على الكافية : ١٩/١ .

(٢) نفسه : ٢٦/١ .

(٣) نفسه : ٢٢/١ .

(٤) نفسه : ٢٢/١ .

(٥) نقلا عن محاضرات (الاستاذ الدكتور جواد كاظم عناد) الّتي ألقاها على طلبة الماجستير في جامعة القادسيَّة _كلية التربية_ المحاضرة الثّانية في ٢٠١٠/١١/١٥م .

(٦) شرح الرَّضيّ على الكافية : ٢٢/١ .

(٧) ينقسمُ اللفظُ مطلقاً عند المناطقة على قسمين : هما المفرد والمركَّب ، وتقسيمهم هذا لا يستند على عدد الأَلفاظ فقد يكون اللفظ واحداً أو متعدداً ، بل يستند على دلالة اللفظ على معناه ، فإن لم يدلُّ جزء اللفظ على جزء معناه فاللفظ مفرد ، وإنْ دلَّ جزء اللفظ على جزء المعنى فاللفظ مركّب . (ينظر المنطق ، الشَّيخ المضفَّر : ٥١/١) .

(٨) شرح الرَّضيّ على الكافية : ٢٢/١ .

(٩) نفسه .

(١٠) نفسه .

(١١) نفسه : ٢٥/١ .

(١٢) الكلّي : مصطلح منطقيٌّ يُقصدُ به : ((المفهوم الذي لا يمنع صدقه على أكثر من واحد))، (المنطق : ٥٩/١) ، قال الجاربرديّ (ت٧٤٦هـ) : ((من عاداتهم أَنَّهم يستعملون العلم في الكليَّات)) ، (شرح شافية ابن الحاجب ، أحمد بن الحسن الجاربرديّ : ٣٠/١) ، (وينظر الوقف في المدوَّنة النّحويَّة ، د. جواد كاظم عناد : ٥٥-٥٦) .

(١٣) شرح شافية ابن الحاجب : رضيَّ الدين الاستراباذيّ : ٢/١ .

(١٤) نقلاً عن مُحاضرات د. جواد كاظم عناد ، الّتي ألقاها على طلبة الماجستير، في جامعة القادسيَّة _ كليَّة التَّربية ، في ٢٠١٠/١١/٢٢ .

(١٥) شرح الرَّضيّ على الكافية : ٢٥/١ .

(١٦)شرح الرَّضيّ على الكافية :٢٦/١ .

(١٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصّل : ٥٩/١ ، وشرح ابن يعيش : ٧١/١ .

(١٨) شرح الرَّضيّ على الكافية : ٢٦/١ .

(١٩) شرح الرّضيِّ على الكافية : ٢٦/١ .

(٢٠) نفسه .

(٢١) الإيضاح في شرح المفصّل :٦٠/١ .

(٢٢) كان ابن الحاجب رأسا في علومٍ كثيرةٍ في عصرهِ ، منها : الفقه ، والأصول ، والفروع ، والجدل ، وله مؤلفات مشهورة في هذه الميادين المعرفيَّة ، التي لا يمكن الخوض في ضمارها إلا بمعرفةٍ واسعة بعلمِ المنطق . (ينظر أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب ، مقدِّمة المحقق : ١٩-٢٠ ، ٣٣) .

(٢٣) شرح ابن يعيش : ٧١/١ .

المصادر والمراجع:

- أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر صالح سليمان قداره ، (د.ط) ، دار عمَّار ، عمَّان – الأردن ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

- الإيضاح في شرح المفصَّل ، أبو عمرو بن عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحويّ ، (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي ، (د.ط) ، مطبعة العاني – بغداد ، العراق ، (د.ت) .

- شرح شافية ابن الحاجب ، أحمد بن الحسن الجاربرديّ ، (ت٧٤٦هـ) ، القسم الأوَّل من مجموعة الشَّافية ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٤م .

- شرح الرّضيّ على الكافية ، رضيّ الدين الاستراباذيّ ، (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، (د.ط) ، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

- شرح المفصل للزّمخشريّ ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م .

- شرح شافية ابن الحاجب ، رضيَّ الدّين الاستراباذيّ ، (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : نور الحسن ، ومحمد الزّفراف ، محمد محي الدّين عبد الحميد ، مطبعة قلم ، ١٣٩٠هـ – ٢٠١٠م .

- محاضرات (الاستاذ الدكتور جواد كاظم عناد) الّتي ألقاها على طلبة الدكتوراه في جامعة القادسيَّة – كليَّة التربية – في ٢٠١٨م .

- محاضرات (الاستاذ الدكتور جواد كاظم عناد) الّتي ألقاها على طلبة الماجستير في جامعة القادسيّة – كليّة التربية – في ٢٠١٩م .
- المنطق ، الشيخ محمد رضا المضفَّر ، ط٣ ، دار التعارف للمطبوعات ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- الوقف في المدوَّنة النّحويّة تمرينٌ على متنٍ قديم ، د. جواد كاظم عناد ، ط١، تموز ديموزي – دمشق ، ٢٠١٩م .